

السياسة الدولية

الزئزال السوري؛

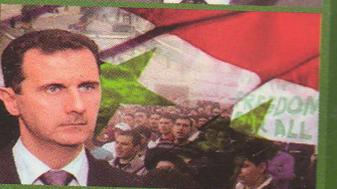
أزمة متفجرة في إقليم مضطرب (ملف العدد)

خطر الانهيار، بؤرة جهادية جديدة، فاعلية مفقودة، الخوف من التغيير عابرة للحدود، خسائر مشتركة، معادلات متشابكة سيناريوهات متقاطعة

السياسة الخارجية المصرية... الواقع والمستقبل (مائدة مستديرة)

السيد/ عمرو موسى السفير/ هاني خلاف د. حسن نافعة
لواء/ د. عادل سليمان د. سعد عمارة د. محمد السعيد إدريس

- لقاء خاص مع الرئيس الإريتري آسياس أفورقي أشرف السعيد
- تعريف الأمن القومي في ظل "الدولة العربية الجديدة". د. عبد المنعم المشاط
- ازدراء الأديان والعلاقات الأمريكية الإسلامية د. عصام عبد الشافي
- الجغرافيا الجديدة للعنف في العالم العربي د. كمال حبيب
- التمييز الطائفي ضد المسلمين في ميانمار د. ماجدة صالح
- جزر التوتر في جنوب شرق آسيا أحمد دياب
- المشهد الداخلي في سباق الرئاسة الأمريكية ٢٠١٢ محمد المنشاوي



رئيس التحرير :
أبو بكر المشهور
مهاجر بن عبد الله

مستشارو التحرير :
د. أمينة الفزالي حنوب
د. محمد عبد الوهاب

مديرو التحرير :
مستشارك تونسسي
سالم بن راشد



السنة الثامنة

والأربعون

أكتوبر ٢٠١٢

١٩٠

رقم الإيداع المحلي ٢٠١١/١٨٠١١
الترقيم الدولي ١١١٠ - ٨٢٠٤





المحتويات

● الافتتاحية:

- ٦ دور مصر الإقليمي في واقع جديد أبو بكر الدسوقي

● الدراسات:

- ١٠ إدامة التعقيد: البعد النفسى فى الصراع العربى - الإسرائيلى باسل خليل خضر
٢٢ اندماج متصاعد: إشكاليات العلاقات المدنية - العسكرية فى إسرائيل محمد عبدالله يونس

● المقالات:

- ٢٤ سياقات مغايرة: تعريف الأمن القومى فى ظل "الدولة العربية الجديدة" د. عبدالمنعم المشاط
٤٠ قيد التشكل: الجغرافيا السياسية الجديدة والعنف فى العالم العربى د. كمال السعيد حبيب
٤٤ الولايات المتحدة نموذجاً: معضلة "خروج" القوى الكبرى من مناطق "التدخل" د. مصطفى علوى

- ٥٠ ● **المأخذه المستديرة: السياسة الخارجية المصرية .. الواقع والمستقبل**

● ملف العدد: الزلزال السورى .. أزمة متفجرة فى إقليم مضطرب:

- ٦٠ تقديم: مستويات متعددة: التأثيرات المحتملة للأزمة السورية د. أحمد قنديل
٦٤ خطر الانهيار: الأزمة السورية ومصير المشرق العربى السفير/ محمود شكرى
٦٨ بؤرة جهادية جديدة: دور التنظيمات المسلحة فى أزمة سوريا على بكر
٧٢ فاعلية مفقودة: تعقيدات الإدارة العربية للأزمة السورية د. حسن أبوطالب
٧٨ الخوف من التغيير: محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السورى د. نورهان الشيخ
٨٢ عابرة للحدود: التأثيرات الطائفية للأزمة السورية فى دول الجوار صافيناز محمد أحمد
٨٦ خسائر مشتركة: التداعيات الاقتصادية الإقليمية للأزمة السورية د. هشام بشير
٩٠ معادلات متشابكة: المسألة السورية والمحاور الإقليمية والدولية المحتملة عبدالحليم المحجوب
٩٤ سيناريوهات متقاطعة: مستقبل سوريا بعد الأزمة د. معتز سلامة

- ٩٨ ● **لقاء خاص مع الرئيس الإريتري "أسياش أفورقى"** أشرف السعيد

السننة الثامنة والأربعون العدد التسعون بعد المائة أكتوبر ٢٠١٢

● تقارير:

تقديم: الداخل يتقدم: تراجع نسبي في تأثير العامل الخارجى سامح راشد	١٠٨
ازدراء الأديان: تداعيات "الفيلم المسئ" على العلاقات الأمريكية الإسلامية د. عصام عبدالشافي	١١٠
دبلوماسية الرئاسة: دوافع ودلالات زيارات مرسى الخارجية أحمد طاهر	١١٦
إرث ثقيل: اقتصاد اليمن بين قيود الأمن وتعهدات المانحين محمد بدرى عيد	١٢٢
استعادة الدولة: خريطة طريق لبناء المؤسسات فى الصومال أميرة عبدالحليم	١٢٦
إخفاق جديد: عوائق تنظيم تجارة الأسلحة التقليدية عادل عبدالصادق	١٣٠
جزر التوتر: النزاع حول الحدود البحرية فى شرق آسيا أحمد دياب	١٣٤
مأساة الروهنجيا: التمييز الطائفى ضد المسلمين فى ميانمار د. ماجدة صالح	١٤٠
مزايدات انتخابية: القضايا الخارجية فى سباق الرئاسة الأمريكية ٢٠١٢ عمرو عبدالعاطى	١٤٤
الطريق إلى البيت الأبيض: المشهد الداخلى لسباق أوباما - رومنى محمد المنشاوى	١٥٠

● مكتبة السياسة الدولية ١٥٥

تقديم: قضيتان مركزيتان: الانتخابات الرئاسية الأمريكية والإسلاميون فى الحكم عمرو عبدالعاطى
مؤلفات أجنبية، مؤلفات عربية، مؤتمرات دولية

■ ملحق "اتجاهات نظرية":

إطار نظرى لفهم صراعات ما بعد الثورات العربية (المحرر) د. خالد حنفى
د. نادية مصطفى، مالك عونى، د. أحمد جميل عزم
د. أسامة صالح، داليا رشدى

■ ملحق "تحولات استراتيجية":

أثر الثورات العربية على التحولات فى هيكل النظام الدولى؟ (المحرر) مالك عونى
د. حمدى عبدالرحمن، ألان كيسوتر، ميليسا بويل ماهر، مدحت أيوب
د. أحمد عبدالحليم عويس، د. سالى خليفة إسحاق، أمل مختار، باسم راشد

الخوف من التفسير:

محددات سلوك القوى الداعمة للنظام السوري

د. نورهان الشيخ *

على السلطة، يعنى فقدان روسيا حليفها القوى والوحيد فى العالم العربى. وهذا بدوره يعنى أن روسيا ستخسر منطقة الشرق الأوسط برمته، وأن المقاومين الفلسطينيين واللبنانية ستفقدان دعامة أساسية لصدومهما، وأن النفوذ الأمريكى فى المنطقة سينتشر بلا حسيب أو رقيب، من وجهة نظر الدول الثلاث. وسيكون من الصعب جدا على إيران أن تستمر فى صمودها أمام الضغوط الغربية، كما أن إيران وسوريا هما امتداد جغرافى للحدود الجنوبية الروسية. ومن ثم، فإن سقوط النظام السوري الحالى يعنى أن جبهة المواجهة مع الغرب سوف تقترب من الحدود الروسية فى منطقة القوقاز، وجمهوريات آسيا الوسطى التى تعد مجالا حيويا طبيعيا لروسيا. وفى هذا السياق، أكد الكسندر لوكاشيفيتش، الناطق الرسمى باسم وزارة الخارجية الروسية، أن "شكل النظام العالمى القادم سيكون مرهونا بكيفية تسوية الوضع فى سوريا".

فالنظام الدولى يشهد تحولا تدريجيا إلى نظام متعدد القوى نى صبغة أسيوية واضحة، وذلك فى ضوء تصاعد قدرات عدد من القوى الأسيوية المهمة والفاعلة إقليميا ودوليا، وفى مقدمتها روسيا والصين وغيرهما من الدول التى ترغب فى لعب دور مؤثر فى إطار نظام دولى أكثر توازنا، وربما أكثر عدالة أيضا. دفع ذلك الأمر كثيرا من المتخصصين إلى الاعتقاد بأنه إذا كان القرن التاسع عشر هو القرن الأوروبى، والقرن العشرين هو القرن الأمريكى، فإن القرن الحادى والعشرين هو القرن الأسيوى. صحيح أن هذه القوى الصاعدة لا تستطيع حتى الآن فرض أجندة عالمية، ولكنها استطاعت تحجيم الولايات المتحدة، وإعاقة حركتها فى مواقف عدة، من أبرزها الأزمة السورية.

فرغم أن مواقف روسيا والصين من الثورات العربية تميزت

تعد الأزمة السورية تطورا مفصليا يتوقف عليه مستقبل توازنات القوى الإقليمية والدولية بالمنطقة. وهى أزمة كاشفة فيما يتعلق بهيكل النظام الدولى الجديد، ومدى قدرة روسيا والصين على تحدى الإرادة الأمريكية، وحماية مصالحهما ونفوذهما من طغيان الهيمنة الأمريكية، ومحاولات واشنطن الدائمة للانفراد بإدارة الشأن الدولى والإقليمى.

فسقوط نظام الأسد، بموقع سوريا الجغرافى المتميز وتحالفاته الإقليمية مع إيران وحزب الله، سيؤثر حتما فى التوازن الإقليمى لصالح إسرائيل التى ستحصل على جار شمالى ضعيف تتنازعه عصابات مسلحة متفرقة، لا تستطيع مقاومة أو منع الجيش الإسرائيلى من الوصول إلى إيران، إن أراد ذلك. يفتح ذلك الأمر الباب أمام تصفية الحسابات القديمة بين الولايات المتحدة وإيران، وكسر شوكة طهران. ليس هذا فحسب، وإنما يجعل الطريق مفتوحا أمام واشنطن إلى آسيا الوسطى، وهذا بدوره يمكن الولايات المتحدة من إحكام الطوق حول روسيا، ومواصلة خططها الرامية لنشر الفوضى فى محيط روسيا والصين.

وقد أكد وزير الخارجية الروسى، سيرجى لافروف، ذلك بقوله إن "المطالبة بتغيير النظام فى سوريا عبارة عن حلقة فى لعبة جيوسياسية تقصد إيران أيضا". وأكد أمين المجلس الأعلى للأمن القومى الإيرانى، سعيد جليلى، أن ما جرى فى سوريا ليس قضية داخلية، وأن إيران لن تسمح بأى شكل من الأشكال بكسر محور المقاومة الذى تعد سوريا ضلعا أساسيا فيه.

فتكرار السيناريو الليبى فى سوريا، ورحيل الأسد قسريا بالقوة المسلحة، واستيلاء المعارضة المسلحة الموالية لواشنطن

(* أستاذ العلوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة).

النظام والمعارضة، وأن هناك عناصر مسلحة بين المتظاهرين تعمل بدعم خارجي واضح.

ثانياً- تأكيد أن الحوار السوري الوطني هو السبيل الوحيد لحل الأزمة. فقد مثلت الدعوة إلى أهمية التغيير السلمي، ونبذ العنف والحوار، والحل السياسي، ضمن الأطر القانونية، وعلى أساس الوفاق الوطني، توجهها ثابتاً في موقف الدول الثلاث من سوريا. وأكدت موسكو وبكين أن ما تشهده سوريا هو مأساة إنسانية، وأيدت الدولتان حق الشعب السوري في التغيير السياسي. وحذر الرئيس الروسي السابق ديمتري مدفيديف القيادة السورية، ورأى أنه "ينتظر الأسد مصير محزن، إذا لم يبدأ حواراً مع المعارضة ويباشر الإصلاحات". وأعلنت موسكو ترحيبها بحزمة الإصلاحات التي أعلنها الأسد، وقامت بإجراء اتصالات مع المعارضة السورية، في محاولة لإقناعها ببدء الحوار مع السلطة. كما حثت الصين الحكومة السورية مراراً على إجراء حوار مع المعارضة، واتخاذ "الخطوات اللازمة لتلبية المطالب العامة بالتغيير السياسي". وأكد وزير الخارجية الصيني، يانج جيه تشي، "أن سوريا يجب أن تعلن بدء عملية انتقال سياسي بقيادة الشعب السوري في أسرع وقت ممكن".

وفي هذا، تتلاقى مواقف الدول الثلاث مع الموقف الأمريكي والغربي. ويكمن الخلاف في أنه على حين تطالب واشنطن وبروكسل بتنحي الأسد، وتجعل من رحيله شرطاً سابقاً لبدء المفاوضات بين القوى المعارضة، فإن الدول الثلاث ترى أن الانتقال السلس للسلطة والرحيل الهادئ للأسد، من خلال مفاوضات بين السلطة والمعارضة، هو البديل الأفضل. أي أن الدول الثلاث لا تعارض رحيل الأسد، ولكنها تفضل السيناريو اليمني عن السيناريو الليبي، في حين تدفع الولايات المتحدة ودول الخليج في اتجاه السيناريو الليبي، وربما على نحو أكثر عنفاً.

وخلال زيارة وفد المجلس الوطني السوري لبكين في ٩ مايو ٢٠١٢، صرح وزير الخارجية الصيني بأن "موقف ومبدأ الصين بشأن القضية السورية ثابت وواضح"، موضحاً أن جهود مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية كوفي أنان قدمت حلاً عملياً وفرصة مهمة للأزمة الراهنة، وأكد أن كافة الأطراف في سوريا يتعين عليها احترام التزاماتها بوقف إطلاق النار، ودعم ومساعدة بعثة مراقبي الأمم المتحدة، وتوفير بيئة لإطلاق عملية سياسية شاملة. وأضاف أن "الصين تدعم أي حل يحفظ المصالح الأساسية للشعب السوري، وتقبله كل الأطراف، مشيراً إلى أن الصين تعتزم مواصلة أداء دور إيجابي وبناء في حل القضية السورية بطريقة نزيهة وسلمية وملائمة".

ثالثاً: رفض أي تدخل عسكري خارجي في الأزمة السورية، تجنباً لتكرار المأساة الليبية ومن قبلها العراقية، وتأكيد ضرورة أن يتولى السوريون تسوية أوضاع بلادهم بأنفسهم ومن دون تدخل خارجي. ويتطابق في هذا الإطار موقف الصين مع الموقف الروسي بنسبة "مائة بالمائة"، على حد تعبير تشينغ قوه بينج نائب وزير الخارجية الصيني، الذي أعلن أن الصين "تعارض بشكل قاطع التدخل الخارجي في شؤون سوريا لتغيير النظام، وحل القضية السورية عن طريق القوة، وإلا فسيكرر هناك السيناريو الليبي"، وأن كافة مشاكل سوريا يجب أن يحلها الشعب السوري

بصفة عامة بالتحفظ النسبي، والتأني الواضح الذي وصل حد الببط في رد الفعل، والتزمت الدولتان الصمت إزاء الأحداث لحين نضجها، فإن الحالة السورية مثلت خروجاً عن هذا الخط العام، فكانت الدولتان أكثر سرعة في الاستجابة وحسماً في مواقفهما من الأزمة السورية، رغم تأكيد وزير الخارجية الصيني، يانج جيه تشي، أن "الصين ليست منحازة لأي فرد أو أي طرف". كما أن إيران التي أبدت دعماً واضحاً للثورات العربية على استحياء في الحالة المصرية، وبلغ الذروة في الحالة البحرينية، اتخذت موقفاً مخالفاً تماماً في الحالة السورية، حيث أيدت نظام الأسد في مواجهة الضغوط الشعبية الداخلية، والعقوبات الأمريكية والأوروبية، والضغوط العربية.

قواسم مشتركة:

تتقارب رؤى الدول الثلاث، روسيا والصين وإيران، على نحو واضح وكذلك مواقفها إزاء الأزمة السورية وتجمعها قواسم مشتركة، تتمثل في:

أولاً- تأكيد أنها لا تدعم بشار الأسد، وإنما الدولة السورية في مواجهة خطر الحرب الأهلية، وما ستؤدي إليه من تجزئة وتقسيم، وحتى لا يتكرر السيناريو الليبي والعراقي في سوريا. فقد أكد وزير الخارجية الروسي، سيرجي لافروف، أن روسيا لا تدعم نظام الأسد بقدر ما تحافظ على كيان الدولة السورية، حتى لا تتكرر مأساة ليبيا، ومن قبلها العراق والسودان. وعبر عن ذلك بقوله "إن موقفنا يعتمد على القلق العميق إزاء مصير الشعب السوري والدولة السورية، وعلى سعيينا إلى تفادي انهيار الدولة السورية التي أسست على تشكيلة عرقية وطائفية معقدة، وعلى الحيولة دون تأثير الأحداث السورية في الوضع الإقليمي".

كما تحمل الدول الثلاث النظام والمعارضة على حد سواء مسؤولية العنف في سوريا، وتؤكد أن هناك عنفاً متبادلاً بين الطرفين، في تناقض واضح مع الرؤية الأمريكية والأوروبية التي تحمل بشار الأسد وحده مسؤولية ما يحدث في سوريا، وأن هناك أطرافاً إقليمية ودولية توجج الصراع بدعمها المسلح للثوار، إلى جانب دخول آلاف العناصر المسلحة من القاعدة وغيرها إلى سوريا، الأمر الذي يزيد الموقف تعقيداً وعنفاً.

وتستشهد الدول الثلاث بتقارير المراقبين الدوليين، وبإدانة الأمين العام للأمم المتحدة، بان كي مون، بشدة للانفجار الذي وقع في درعا أثناء مرور موكب لمراقبي الأمم المتحدة في ٩ مايو ٢٠١٢، والإعلان عن احتجاج سفينة "لطف الله ٢" في لبنان يوم ١١ مايو، التي كانت تنقل سلاحاً يفترض أنه كان مخصصاً لعناصر المجموعات المسلحة في سوريا، ثم تصريح محمد رياض الشقفة، المراقب العام لجماعة الإخوان المسلمين السورية، وعضو المجلس الوطني السوري المعارض، بأنه لا حل للأزمة السورية إلا بالسلاح، وأن الجماعة ستشتري السلاح للدفاع عن الشعب، ومن قبله تصريح نوفل معروف الدواليبي، رئيس ما يسمى بـ "الحكومة الانتقالية السورية" في ٢٧ أبريل ٢٠١٢، بأنه يسعى للحصول على دعم الدول لتسليح أنصار المعارضة السورية، مشيراً إلى أن ليبيا وعدت بتزويدهم بالسلاح. ويدعم ما سبق موقف الدول الثلاث الذي كثيراً ما أكد خطورة العنف المتبادل بين

بنفسه عن طريق سلمى. إلا أنه "ينبغي على الحكومة أن تأخذ في الحسبان مطالب الشعب بإجراء الإصلاحات". وفي تصريح له، أكد وزير الخارجية الصيني، وانج جيه تشي، تأييد بلاده للانتقال السياسي في سوريا لإنهاء عمليات إراقة الدماء المتصاعدة هناك، بعد ١٨ شهرا من الاضطرابات. وكرر في الوقت ذاته معارضة بكين للتدخل الأجنبي بالقوة في الأزمة، بقوله "نحن ودول كثيرة نؤيد الانتقال السياسي في سوريا، لكننا نؤمن أيضا بأن أي حل يجب أن يجيء من الشعب السوري، ويعكس إرادته... يجب ألا يفرض هذا من الخارج.. وأن الصين متوجسة من أن تتحول مطالب التغيير إلى تدخل أجنبي".

في هذا الإطار، فشلت المساعي الغربية في إصدار قرار من مجلس الأمن الدولي يدين سوريا لاستخدام العنف في قمع المتظاهرين بسبب معارضة روسيا والصين، حيث قام البلدان باستخدام حق النقض (الفيتو) ضد مشروعات قرارات مجلس الأمن الغربية ثلاث مرات، الأولى في ٥ أكتوبر ٢٠١١، وعادت إلى استخدام الفيتو للمرة الثانية ضد قرار مماثل في ٥ فبراير ٢٠١٢، ثم في ١٩ يوليو ٢٠١٢.

وأعلن الرئيس الروسي السابق مدفيديف ثم الرئيس بوتين في مناسبات عدة أن روسيا لن تؤيد قرارا يصدره مجلس الأمن الدولي بشأن سوريا، على غرار القرار بشأن ليبيا، وأن القرارين ١٩٧٠ و ١٩٧٣ بشأن ليبيا قد تم انتهاكهما بشكل واضح، وتم التلاعب بهما، وأنه "لا توجد رغبة البتة لدى موسكو في أن تسير الأحداث في سوريا وفق النموذج الليبي، وأن يستخدم قرار لمجلس الأمن لتبرير عملية عسكرية ضد سوريا". وأكد وزير الخارجية الروسي سيرجي لافروف في أكثر من مناسبة أن روسيا "ضد اتخاذ مجلس الأمن الدولي قرارا يدين سوريا وتؤيد مبدئيا بدء الحوار السياسي الداخلي".

كما رفضت الدول الثلاث قرار الجمعية العامة بشأن سوريا، الصادر في ٣ أغسطس ٢٠١٢، والذي أعدت مشروعه السعودية، وتضمن إدانة استخدام العنف من قبل الحكومة السورية، وتسريع عملية الانتقال السياسي للسلطة، ورأته غير متوازن، ويمثل التفافا على قرارات مجلس الأمن. كما انتقدت قرار جامعة الدول العربية، الصادر في ٢٢ يوليو ٢٠١٢، والذي يدعو إلى تنحي بشار الأسد وتشكيل حكومة انتقالية، ورأت أنه لا يسهم في تسوية الأزمة، ويغلق الباب أمام أي حديث عن الإصلاح السياسي.

وأكدت الدول الثلاث تمسكها بخطة عمل كوفي أنان، مبعوث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية الخاص إلى سوريا، حتى بعد استقالته وتعيين الأخضر الإبراهيمي، واتهمت عناصر القاعدة في سوريا بمحاولة إفشالها، من خلال هجمات وتفجيرات استهدفت السلطة والمدنيين، بل والمراقبين الدوليين على السواء. كما أكدت أهمية الإبقاء على المراقبين الدوليين كشرط مهم لنجاح خطة أنان. وعارضت إنهاء بعثة المراقبين الدوليين في سوريا، وأكدت أهمية عودتهم، عقب قرار مجلس الأمن الدولي في ١٦ أغسطس ٢٠١٢، القاضي بعدم تمديد بعثة المراقبين ومغادرتهم الأراضي السورية، اعتبارا من يوم ٢٠ أغسطس.

رابعا: رفض العقوبات على سوريا، واستمرار التعاون معها

في مختلف المجالات، وتأكيد أن فرض العقوبات لا بد أن يكون من قبل مجلس الأمن الدولي، وفي حالات الضرورة القصوى فقط. فقد رفضت روسيا والصين فرض عقوبات أممية على سوريا، ولم تستجب الدولتان للضغوط الأمريكية في هذا الخصوص، ورفضتا في ٢٤ أغسطس ٢٠١١ مشروع القرار المقدم إلى مجلس الأمن لفرض عقوبات على سوريا، وهددتا باستخدام الفيتو ضده. وتضمن المشروع الحظر الكامل على توريد الأسلحة إلى دمشق، وتجميد أرصدة العديد من المسؤولين السوريين، ومن بينهم بشار الأسد، مما أضطر الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي إلى فرض عقوبات أحادية الجانب خارج نطاق الأمم المتحدة.

استياء أمريكي:

قامت الولايات المتحدة بفرض عقوبات على دمشق، ومدد الرئيس الأمريكي باراك أوباما في ٩ مايو ٢٠١٢ سريان العقوبات المفروضة على سوريا منذ عام ٢٠٠٤. وأعلنت الولايات المتحدة في خطوة مشتركة مع قطر فرض عقوبات ضد بنك سوريا الدولي الإسلامي في مايو ٢٠١٢، وذلك بعد اتهامه بمساعدة النظام السوري في الالتفاف على العقوبات المالية المفروضة عليه. وقرر الاتحاد الأوروبي في ٢٣ يوليو ٢٠١٢ فرض المجموعة الـ ١٧ من العقوبات على سوريا. إلا إن موسكو وبكين أكدتا أنهما لا تفضلان حل الأزمة السورية عن طريق فرض عقوبات على دمشق، وأن الأولوية يجب أن تعطى للوسائل الدبلوماسية والسياسية.

واستمرت روسيا والصين في علاقاتهما الاقتصادية والتجارية مع دمشق، وقامت بدعمها في مواجهة العقوبات الأمريكية والأوروبية والعربية. كما استمر التعاون العسكري بين موسكو ودمشق، وأكدت روسيا في أكثر من مناسبة أن كل الأسلحة التي تقوم بتصديرها إلى سوريا ذات طابع دفاعي، ولا يمكن تقنيا وعمليا استخدامها لقمع المتظاهرين، ولا يمكن استخدامها من جانب مقاتل منفرد، حيث تحتاج لمتخصصين، ومن غير المحتمل استخدامها ضد أهداف مدنية، لأنها مخصصة لصد المدرعات والأهداف الجوية، في حال تعرض سوريا لعدوان خارجي، وأن جميع التوريدات إلى سوريا تتم وفق عقود موقعة سابقا، ومعظمها يخص تعزيز منظومة الدفاع الجوي السورية. كما أكدت روسيا أن الاتهامات الموجهة إليها هي تمويه لتدفق السلاح غير القانوني إلى المعارضة السورية، وأن موسكو لا تريد تكرار السيناريو الليبي، حين أوقفت روسيا توريد الأسلحة إلى ليبيا، بينما استمرت الدول الغربية في إمداد المعارضة بالأسلحة، في خرق واضح لقرارات مجلس الأمن الدولي.

ورأى بعض المحللين أن وجود عدد من القطع البحرية الروسية في مياه البحر المتوسط، وإجراءها مناورات عسكرية هناك مطلع أغسطس ٢٠١٢، وإظهار العلم الروسي في تلك المنطقة، يعد بمثابة دعم سياسي لبشار الأسد وحكومته، وأنه في حالة الضرورة فإن قطع الأسطول الروسي مستعدة للقيام بزيارة إلى ميناء طرطوس، ولن تقبل بأى سيناريو عسكري ضد سوريا، وستدعمها بجميع الوسائل، لأنها شريك استراتيجي وجيوسياسي لروسيا، وأن مجموعة السفن الروسية التي اتجهت

جانب القوات السورية التي تحمي القواعد الجوية، وأن الإيرانيين قدموا طائرات شحن يمكن للقوات العسكرية السورية استخدامها في نقل الجنود والإمدادات في أنحاء البلاد، وأن حزب الله كان يدرّب موظفين حكوميين سوريين، وساعد في تدريب قوة القدس للقوات السورية.

وفي المقابل، ترى موسكو وطهران أن الولايات المتحدة تقوم بتوجيه الانتقادات لهما بحجة تزويد سوريا بالسلاح، في الوقت الذي تقوم فيه واشنطن بتزويد المعارضة السورية بوسائل الاتصالات، والمعلومات الاستخباراتية، بالإضافة إلى تغاضيها عن أنشطة دول الخليج العربي التي تدعم المعارضة السورية بالسلاح والمال بشكل علني، وأيضا قيام تركيا بتدريب المعارضة المسلحة على أراضيها، وتزويدهم بالأسلحة، إلى جانب تسهيل دخول الآلاف من عناصر القاعدة إلى الأراضي السورية.

إن ما يحدث في سوريا هو مأساة إنسانية حقيقية تدمي قلوب العرب جميعا، حزنا على أشقاء يقتلون بلا ذنب اقترفوه، ودولة تتداعى كانت حتى أشهر معدودة درة العرب ودرعهم. ولاشك في أن توازنات القوى الإقليمية والدولية حاسمة في الأزمة السورية، وكل الأطراف مسئولة عما يحدث. ويبدو أن الحرب الأهلية ستظل تعصر سوريا، حتى تنهك أطرافها المباشرة وغير المباشرة، ويدرك الجميع أنه لا سبيل إلا بجلوسهم جميعا على طاولة المفاوضات، وقبولهم بحل وسط، قد يكون انتخابات رئاسية تحت إشراف دولي وإقليمي، لا يرشح الأسد فيها نفسه. وسيبقى الضحية هو الشعب السوري والدولة السورية التي كثيرا ما كانت دعامة أساسية من دعائم الأمن القومي العربي.

إلى البحر المتوسط تذكر الغرب بأنه ينبغي عليه الأخذ بعين الاعتبار موقف روسيا الذي يرفض أي عملية عسكرية ضد سوريا.

كما تتهم الولايات المتحدة طهران بتزويد الجيش السوري بمعدات عسكرية عبر الأجواء العراقية، وأنها ضاعفت من دعمها بعد التقدم الملحوظ الذي حققه الثوار السوريون على الأرض، والضربة الموجهة التي تلقتها حكومة الأسد، عقب التفجير الذي أدى إلى مقتل عدد كبير من المسؤولين السوريين البارزين. ومارست واشنطن ضغوطا شديدة على العراق لإغلاق الممر الجوي الذي كانت إيران تستخدمه. ويعتقد كثير من المحللين أن المالكي لا يريد لنظام "الأسد" أن يسقط، لأن سقوط العلويين سيؤدي لنفوذ السنة والأكراد داخل سوريا، الأمر الذي يشكل مصدر قوة لنظرائهم في المذهب والقومية من العراقيين. وهذا بدوره سيؤدي إلى تقوية شوكة منافسي رئيس الوزراء العراقي، نوري المالكي. يضاف إلى ذلك أن سقوط "الأسد" هو انتصار للمملكة العربية السعودية وقطر وتركيا، التي تمثل الخصوم الرئيسيين للقيادة الشيعية في العراق.

كما اتهم وزير الدفاع الأمريكي طهران بتشكيل وحدات عسكرية غير نظامية للقتال إلى جانب "الأسد" في سوريا، شبيهة بالمليشيات التابعة لحزب الله، وذلك لاستخدامها كذراع إيرانية للتأثير في الأوضاع في سوريا لاحقا، في حال سقوط الأسد. وتضمنت الاتهامات أيضا دعم السلطات السورية بتكنولوجيا اعتراض الاتصالات الهاتفية ومراقبة الإنترنت. وأشار مسؤولون أمريكيون إلى أن قوات من فيلق القدس شاركت في تدريب المليشيات الشيعية التي تعتمد الحكومة عليها بشكل كبير إلى

خطة كوفي أنان، المبعوث الخاص السابق للأمم المتحدة والجامعة العربية إلى سوريا، لحل الأزمة السورية

وافقت الحكومة السورية على هذه الخطة في الثاني من أبريل ٢٠١٢، بينما صدق عليها مجلس الأمن الدولي في الخامس منه. لكن القوات السورية استمرت في القصف في السادس من الشهر نفسه، وهو ما أدانه مجلس الأمن، باعتباره "انتهاكا" لخطة أنان. وأكد النظام السوري في السابع من أبريل أنه لن يسحب قواته، كما كان مقررا في الخطة، إذا لم يحصل على "ضمانات خطية" من المتمردين. وتتضمن هذه الخطة ستة بنود، هي:

- * وقف أعمال العنف: وقف الممارك في العاشر من أبريل في الساعة السادسة صباحا بتوقيته دمشق (الثالثة بتوقيته جرينتش) للقوات السورية، وفي ١٢ أبريل عند الساعة الثالثة بتوقيته جرينتش بالنسبة للمعارضة، تحت إشراف الأمم المتحدة.
- * الحوار السياسي: وضع عملية سياسية مفتوحة يقودها السوريون، تلبية للانشغالات الشرعية للشعب، وتعيين "مفاوض" يتمتع بكل السلطات اللازمة، عندما يطلب الموقف ذلك.
- * المساعدة الإنسانية: ضمان إرسال المساعدة الإنسانية "في الوقت المناسب" إلى كل المناطق التي تدور فيها معارك، ومن أجل ذلك التصديق فورا، وتنفيذ "هدنة يومية تدوم ساعتين"، وتنسيق التوقيت والإجراءات المحددة لتلك الهدنة، في إطار آلية فعالة، بما فيها على الصعيد المحلي.
- * وقف الاعتقالات التعسفية: الإسراع والتكثيف من إجراءات الإفراج عن الموقوفين بشكل تعسفي، ونشر لائحة كل الأشخاص الموقوفين وأماكن اعتقالهم، واتخاذ إجراءات فورية لضمان الوصول إلى تلك الأماكن.
- * حرية تنقل الصحفيين: ضمان حرية تنقل الصحفيين في كل أنحاء البلاد، وتبني سياسة لا تقوم على التمييز بشأن منحهم تأشيرات لدخول البلاد.
- * الحريات للسوريين: احترام حرية تشكيل جمعيات، والحق في التظاهر سلميا.